م0610-01/10(05/24)/02-ث(13349)

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

الوثيقة الصادرة عن الاجتماع العاشر لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)
بشأن
مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

في إطار تنفيذ خطة عمل عملية التشـــاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء لعامي 2025/2024، نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشـــؤون الاجتماعية- إدارة شـــؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) الاجتماع العاشـــر لعملية التشـــاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بمقرها بالقاهرة يومي 27 و2024/5/28. ركز الاجتماع على المسـتجدات بشـأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وذلك بهدف التحضـير للمشـاركة الفعالة في مؤتمر الاســـتعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية المزمع عقده يومي 3 و2024/7/4 بتنظيم مشـــترك من الأمانة العامة والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا (إسـكوا) وبالشـراكة مع شـبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، والذي سـيناقش الرسـائل الرئيسـية التي نتجت عن المؤتمر الإقليمي الأول لاسـتعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية الذي عقد عبر تقنية الفيديو كونفرانس يومي 24-2021/2/25. وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على تقديم هذه الوثيقة إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي المشار إليه.

ونظراً لأن هذا الاجتماع يعقد في وقت مازال الشـعب الفلسـطيني في غزة يتعرض فيه لكافة أشـكال الانتهاكات لحقوقه إلى حد يصـل إلى ارتكاب العديد من جرائم الحرب وضـد الإنسـانية، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، فقد أكد المشاركون في الاجتماع مجدداً على إدانة العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة المستمر منذ أكتوبر/ تشرين أول 2023، ورفض الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين من أرضـهم، وفرض الحصـار عليهم وحرمانهم من حقوقهم الأسـاسـية وفي مقدمتها الحق في الحياة، واسـتهداف العاملين التابعين لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشـغيل اللاجئين الفلســطينيين في الشــرق الأدنى (أونروا) ومبانيها. كما يعيدون التأكيد على حق اللاجئين الفلســطينيين في العودة إلى ديارهم التي شــردوا منها والتعويض، تنفيذاً للقرار الصــادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسـنة 1948، وكذلك على التفويض الأممي الممنوح للأونروا بموجب قرار إنشائها الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، ويؤكدون على رفض محاولات التوطين أو تصـــفية وكالة الأونروا أو ما يســـمى بإعادة تعريف اللاجئ الفلسـطيني، ووضـعه القانوني. ويدعون المجتمع الدولي لمواصـلة تقديم الدعم اللازم، المتوقع، والمسـتدام للأونروا بما يمكنها من مواصلة القيام بولاياتها وتحمل مسؤولياتها الكاملة تجاههم وتفادي انهيار خدماتها، حتى إنهاء معاناة اللاجئين وتمكينهم من حقوقهم الفردية والجماعية، وخاصة العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، وجبر الضرر.

وفيما يتعلق بمحاور مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، وحيث أن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي يقوم على نهج تقوده الدول، فقد تم الاتفاق على النقاط التالية:

- **أولاً: توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية:**

1. التأكيد على أن توسيع المسارات النظامية للهجرة وإتاحة فرص للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من شأنه أن يقلل في حد ذاته من الأسباب الدافعة للهجرة بطريقة غير النظامية.
2. الدعوة إلى تسهيل التنقل النظامي من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة (التعليم، البحث العلمي، الثقافة، التدريب، وغيرها) بما يتماشى مع المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وبما يتفق مع القوانين والتشريعات الوطنية.
3. التأكيد على ضرورة أن تقترن السياسات التي تقرر وسائل مكافحة الهجرة غير النظامية بمقاربات تنموية تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات هذا النوع من الهجرة من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية، حيث أن المنظور الأمني لا يكفي لعلاج الأسباب الجذرية للمشكلة.
4. الإشارة إلى أهمية تعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد لإدارة الهجرة وتنظيمها بطريقة مناسبة تضمن استفادة جميع الأطراف، ووضع خطط وسياسات فعالة لمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة غير النظامية.
5. العمل على دعم مكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين، والإتجار بالبشر، والوقاية من الشبكات الإجرامية، وذلك من خلال التوعية بالمخاطر وسن القوانين والتشريعات اللازمة لذلك وتفعيلها، ودعوة الدول للانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة.

- **ثانياً: ضمان حق وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية:**

1. العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول المهاجرين إلى الخدمات الصحية والتعليمية بما يتماشى مع القوانين والتشريعات الوطنية.
2. العمل على ضمان حيازة المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية وتيسير الحصول على الوثائق الشخصية (مثل جوازات السفر والتأشيرات) وتبسيط إجراءات تسجيل المواليد، وذلك من خلال توفير خدمات قنصلية مناسبة وميسرة للمواطنين المقيمين في الخارج، بما يتفق مع الهدف الرابع من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.
3. التأكيد على أهمية تقديم الخدمات والاستجابة متعددة القطاعات للفئات الأكثر ضعفاً من المهاجرين، والتأكيد على أهمية توافر الاستجابة المناسبة لمواجهة العنف القائم ضد الإناث والأطفال.
4. الإشارة إلى أن المنطقة العربية تعد من المناطق المهددة بتغير المناخ، والتأكيد على أهمية قيام مختلف الأطراف العاملة في المنطقة بوضع البرامج الداعمة للمرونة والقدرة على التكيُّف والصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير وصول النازحين والمهاجرين بسبب تغير المناخ إلى الخدمات الأساسية.

5. الإشـــادة بالجهود التي قامت بها الدول العربية الأعضـــاء خلال جائحة كوفيد-19 لتوفير خدمات الرعاية الطبية واللقاحات للمهاجرين جنباً إلى جنب مع مواطنيها وإدراجهم ضمن الفئات الأولى بالرعاية، وذلك اتساقاً مع التزامها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية والخطط العالمية وخاصـــةً الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطة التنمية المستدامة 2030 التي تدور حول أهمية ألا يتخلف أحد عن الركب.

- **ثالثاً: حماية العمال المهاجرين وتمكينهم وتفعيل دورهم في عملية التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والمقصد:**

1. أهمية النظر إلى الهجرة على أنها لفائدة دول المنشأ والمقصد على حدٍ سواء؛ حيث تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة في دول المنشأ، وفي نفس الوقت توفر حلاً للنقص في المهارات في دول المقصد، مع تسليط الضوء على ضرورة مراعاة أهداف التنمية المستدامة في دول المنشأ وأهمية وقف نزيف العقول الذي تعاني منه حتى تصل إلى التنمية المنشودة.
2. تعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول المقصد لتحقيق التوازن بين سياسات الهجرة، من خلال وضع نظم لأسواق العمل في دول المقصد، والقيام بإجراء دراسات دورية حول احتياجات أسواق العمل في هذه الدول، وتحديد المهارات المطلوبة بوضوح، ووضع آليات مشتركة للاعتراف بمهارات ومؤهلات المهاجرين بمختلف مستوياتهم، والإعلان عن فرص العمل المتاحة، مما يسمح لدول المنشأ بوضع سياسات التعليم والتدريب المناسبة.
3. وضع برامج للهجرة الدائرية في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الدول بما يكفل حماية مصالح العمالة المهاجرة وبلد المنشأ وبلد المقصد على حد السواء.
4. النظر في إمكانية إنشاء نقاط خدمات موحدة أو تطوير تطبيقات/ منصات رقمية بالتعاون بين دول المنشأ والمقصد لتقديم خدمات التدريب والتأهيل ما قبل التوظيف وللتصديق على الشهادات والمعادلات الدراسية وتسهيل ترتيبات السفر والبحث عن فرص عمل، وذلك بما يتفق مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة.
5. الدعوة إلى تخفيض رسوم توظيف العمالة وتنظيم نشاط مكاتب التوظيف بالخارج لضمان إبرام عقود توظيف قانونية وموثقة وتوفير ظروف عمل مناسبة للمهاجرين حسب مبادئ التوظيف المنصف وبما يتفق مع القوانين والتشريعات الوطنية.

- **رابعاً: احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، لا سيما أكثرهم ضعفاً:**

1. التأكيد على أن مراعاة حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين عند وضع السياسات أمر ضروري لتحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز مساهمات المهاجرين.
2. التأكيد على أهمية توعية المهاجرين بحقوقهم وواجباتهم تجاه دول المقصـــد والعبور وضـــرورة احترام المهاجرين للنظام والقانون والعادات والتقاليد في هذه الدول، والإشارة إلى الأعباء التي تفوق قدرات دول العبور.
3. التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري، ومواجهة ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا، وحماية المهاجرين من الممارســات العنصــرية، من خلال حملات التوعية المجتمعية بالاســتعانة بوســائل الإعلام التقليدي ووســائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية.

4. إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة والهشة من المهاجرين (النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإتجار بالبشر والعنف القائم ضد الإناث)، ووضع برامج للتعامل معهم بما يتناسب مع هشاشة وضعهم، ومنحهم الحماية والمساعدة التي يحتاجونها وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية، وتطوير استجابات مناسبة لاحتياجات هذه الفئات.

- **خامساً: تعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي:**

1. تسليط الضوء على التأثير الإيجابي للتعاون في مجال الهجرة على تحسين أداء نظم الهجرة، حيث أن المناقشة المستمرة للموضوع على مختلف المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية بهدف تبادل الخبرات والتعرف على أفضل الممارسات والتعلم من الأخطاء ومعالجة التحديات تؤدي إلى إنشاء نظم قادرة على التكيف والتعامل مع الاحتياجات والوقائع الجديدة.
2. التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني اتساقاً مع نهج الحكومة بأكملها، وذلك بهدف وضع سياسات واستراتيجيات وطنية متماسكة تعمل على تحقيق التكامل ومنع الازدواجية.
3. التأكيد على أهمية استمرار التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية بهدف تنسيق الجهود وتجنب الازدواجية في العمل وتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء، وذلك بما يتفق مع الهدف الثالث والعشرين من أهداف الاتفاق العالمي.
4. تثمين دور عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في رفع الوعي واطلاع الدول الأعضاء بصورة مستمرة على المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة واستعراضه على المستوى الإقليمي والدولي، ومناقشة الموضوع بصورة مستمرة خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور، بالإضافة إلى حرصها على المشاركة الفعالة في جميع المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع. والتأكيد على ضرورة استمرار عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في جهودها للتحضير للمشاركة العربية في المنتديات العالمية لاستعراض الهجرة الدولية، وأهمية دعمها وتعزيز دورها للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه.
5. الطلب من شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة رفع الوثائق والبيانات الصادرة عن عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء إلى الفعاليات العالمية ذات الصلة، وتقديم الدعم اللازم للأمانة الفنية لعملية التشاور (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) لتيسير إيصال هذه الوثائق عبر القنوات الرسمية لضمان عرضها بشكل لائق.

- **سادساً: توفير البيانات المفصلة والآنيّة والمتاحة:**

1. التأكيد على أن توفير البيانات المفصلة والآنية وإتاحتها ضروري لحوكمة الهجرة بشكل جيد ولازم لمساعدة صناع القرار على رسم سياسات قائمة على الأدلة.
2. الإشارة إلى صعوبة جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وخاصةً في المنطقة العربية التي تواجه تحديات مختلفة وأزمات متتابعة منذ أكثر من عقد من الزمان.

3. التأكيد على ضرورة توفير الدعم التقني والمادي اللازم لبناء القدرات المؤسسية للدول بطريقة تمكنها من جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة تشكل أساساً للسياسات القائمة على الأدلة، وذلك اتساقاً مع الهدف الأول من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.
4. التأكيد على أهمية الاستثمار في تحسين فهم الهجرة والنزوح بسبب تغير المناخ من خلال جمع البيانات التي تساعد على وضع سياسات جيدة مستندة إلى المعلومات والأدلة.